

## الفكر اللغوي في الجوانب التركيبية عند تمام حسان

الباحث / محمد عبد الله سعود بن شقير

معيد بجامعة شقراء

المملكة العربية السعودية

### مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا ونبينا محمد الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فما أجمل أن يعيش الإنسان في رحاب القرآن الكريم يستنشق عبيره ، ويتذوق حلاوته ويتدبر آياته ويتتبع آثاره فهو غذاء للفكر الإنساني في كل ذرة من ذرات هذا الكون الفسيح .

فإن الناظر في جهود علمائنا السابقين - رحمهم الله - لخدمة كتاب الله الكريم، ليكبر جهدهم وعملهم، ويقف - في الحقيقة - عاجزاً عن أن يوفيهم حقهم، ومن أولئك العلماء الأجلاء : ( الأستاذ الدكتور تمام حسان ) فقد ألف أكثر من كتاب لخدمة كتاب الله عز وجل ، ومن أبرز تلك الكتب، كتابه: (البيان في روائع القرآن ) ولذلك جاء عنوان البحث بـ: الفكر اللغوي في الجوانب التركيبية عند تمام حسان في كتابه البيان في روائع القرآن .

### أهمية الموضوع :

تكمُن أهمية هذا الموضوع ، في كونه دراسة متصلة بكتاب الله الكريم ، وقرآته ومسائله المختلفة، وفي كونه يظهر آراء النحويين واللغويين، ويظهر رأياً وموقف عالم جليل وهو الأستاذ الدكتور تمام حسان - رحمه الله - وكيف تناول تلك المسائل ودرسها ؟ وما الذي أضافه على من سبقه ؟

ومن أبرز الأسباب التي دعنتي لاختيار هذا الموضوع ، والكتابة فيه ما يلي :

- يعد كتاب البيان في روائع القرآن الموجه الجديدة ، التي تحاول تحريك الدراسات القرآنية نحو آفاق مستقبلية جديدة .

- حمل هذا الكتاب مقابلات عديدة بين القديم والحديث التي جعلت البحث يصل إلى هدفه المرجو .

- اشتمل هذا الكتاب على منهج لدراسات لغوية قرآنية حديثة ، وجمع الكتاب الكثير من مبادئ اللغة وأسرارها واستطاع الكشف عن جلال القرآن وجماله تركيبياً وألفاظاً ومعنى ومبنى مع تفاعل هذه النواحي جميعاً  
منهج البحث:

واتبعت في هذا البحث المنهج الوصفي القائم على آلتى الوصف والتحليل ، لدراسة الفكر اللغوى عند تمام حسان فى مختلف المستويات اللغوية وصفاً ، واستخلاص أهم الآليات التى اعتمدها فى فكره تحليلاً ، وعرض آراء النقاد فيها .  
الدراسات السابقة :

١- آراء تمام حسان فى نقد النحو العربى ، للباحث : عبد القادر مبارك، جامعة تلمسان، ٢٠٠١ م .

وتناول فيها الباحث تكوين تمام حسان ومصادر ثقافته ، وعن اللغة بين الإبداع والنقد ، وعن التيسير والتجديد فى المنهج والمسائل النحوية .

٢- الفكر النحوى عند تمام حسان " دراسة وصفية تحليلية فى ضوء علم اللغة القديم والحديث " ، عبد الله محمد الدبيس ، رسالة ماجستير ، جامعة مؤتة ، الأردن ، ٢٠٠٨ م .

وتناول الباحث عرض لمنهج تمام حسان النحوى خاصة نظرية القرائن النحوية والزمن النحوى ، وكذا أصول النحو العربى ، كالسماع والاستصحاب والقياس .

٣- القضايا الدلالية عند تمام حسان - قراءة فى كتابى: اللغة العربية معناها ومبناها والأصول، للباحث عبد الحليم معروز، جامعة سطيف، ٢٠٠٩م وتناول فيها الباحث الأبعاد الدلالية فى الكتابين المذكورين آنفاً من خلال مختلف مستويات اللغة الصوتى ، والصرفى ، والنحوى ، والمعجمى .

خطة البحث :

بدأ البحث بمقدمة ثم تمهيد ، وقسمت البحث إلى ثلاثة مباحث ، وخاتمة ثم الفهارس وهى كالتالى :

- المقدمة : ذكرت في المقدمة أسباب اختياري للموضوع والدراسات السابقة ومنهج البحث وخطة البحث
- التمهيدي : مفهوم التركيب
- المبحث الأول: الحذف
- المبحث الثاني: الزيادة
- المبحث الثالث : الفصل
- الخاتمة : وقد تناولت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها

## التمهيد :

التركيب: أن الفكر اللغوي يعتمد في فهمه على الخضوع لأنماط تركيبية، كما قال النحاة: "الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع"<sup>(١)</sup>، أى المفيد بحكم النمط المحدد نحويًا. فالكلمة العربية من حيث بنيتها نوعان : تركيبية ومعجمية، فأما التركيبية فإنها تتناقض مع التعريف الذى وصفه النحاة للكلمة إذا قالوا : الكلمة مادل على معنى مفرد<sup>(٢)</sup>، لأن الكلمة التركيبية لا معنى لها إلا في السياق، فإذا دلت ( فى ) على الظرفية فقد عبرت عن علاقة بين كلمتين في السياق إحداهما ظرف والأخرى مظروف، وإذا عبرت (الواو ) عن العطف فمعناها هو العلاقة بين المعطوف عليه والمعطوف ، ومعنى (إلا) علاقة بين المستثنى منه والمستثنى، ومعنى (إن ) الشرطية علاقة ما بين الشرط والجواب... ومن الكلمات التركيبية الحروف والضمائر والموصلات والإشارات وجوامد الظروف... وواضح أن هذه المعانى هى وظائف ليست من قبيل المعانى المفردة، لأن المعانى المفردة هى معانى الكلمة المعجمية، إذ يدل لفظ ( قلم ) مثلاً على شئ مادى وليس على وظيفة نحوية<sup>(٣)</sup>. ويشتمل التركيب على الحذف والزيادة والفصل:-

## المبحث الأول : الحذف:-

لغه : "حذف الشئ ، أسقطه والحذف مصدر : حذف . والحذف : الإسقاط وحذف الشئ يحذفه حذفًا : أي قطعه من طرفه ، وحذف الشئ بالعصا : رماه بها"<sup>(٤)</sup> . اصطلاحًا: هو إسقاط حرف أو كلمة أو أكثر بشرط ألا يتأثر المعنى أو الصياغة بذلك<sup>(٥)</sup>. والحذف ظاهرة لغوية عامة، والعربية لغة إيجاز يكثر فيها الحذف ، وسمى ابن جنى الحذف شجاعة العربية لأنه يشجع على الكلام، وقال : " قد حذف العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شئ من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته "<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر : متن الأجرومية ٥/١ ، والمزهر فى علوم اللغة للسيوطى ٣٥/١ .

(٢) انظر : معجم مقاليد العلوم للسيوطى ٨٠ ، والمفصل فى صنعة الإعراب ٢٤ .

(٣) خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم ، للدكتور تمام حسان ، ١٤٥ .

(٤) انظر : لسان العرب ، مادة ( حذف ) ٨/١٣ .

(٥) المعجم المفصل فى علوم اللغة ٢٦٤/١ ، والمعجم المفصل فى النحو العربى ٤٥١/١ .

(٦) الخصائص ٣٦٢/٢ .

وشرط الحذف والإضمار هو أن يكون ثمة مقدر نحو: "واسأل القرية"<sup>(١)</sup>، وقال الدكتور تمام حسان: "لا ينبغي لنا أن نفهم الحذف على معنًى أن عنصرًا كان موجودًا في الكلام ثم حذف بعد وجوده، ولكن المعنى الذي يفهم من كلمه الحذف ينبغي أن يكون هو الفارق بين مقررات النظام اللغوي وبين مطالب السياق الكلامي الاستعمالي"<sup>(٢)</sup>.

والحذف يعنى: عدم الاحتياج، والحذف خلاف الأصل، أو عدول عن الأصل، وهو ظاهرة يلجأ إليها المتكلم وجوبًا أو جوازًا، لأسباب مختلفة، كالهذف المعنوي أو البلاغي أو لأمن اللبس أو الخفة.

ولا يكون الحذف مقبولاً إلا إذا فهم المعنى، بقريئة حالية أو غيرها، حيث لا حذف إلا بدليل، لأن أمن اللبس ضرورة تنشدها اللغة، فالقاعدة التي تحكم عملية الحذف هي أن المراد من اللفظ الدلالة على المعنى، فإذا ظهر المعنى بقريئة حالية أو غيرها لم يحتج إلى اللفظ المطابق، وهذا يعنى أن المتكلم يحذف ما لا يحتاج إليه في العملية الاتصالية، فالمهم هو إيصال المعنى، مع تقليل الجهد المبذول في عملية الاتصال، ويمكن أن أمثل على ذلك بالجملة التالية: لعمر ك إن الحياة عقيدة وجهاد، فقد حذف الخبر وجوبًا لأن المبتدأ مُشعر بالقسم، وهذا من حكمة العربية.

أما بالنسبة إلى الحذف في القرآن الكريم قال الدكتور تمام حسان: "إذا قلنا أن في أسلوب القرآن حذفًا فلسنا ننسب الحذف إلى مضمون القرآن، وإنما ننسبه إلى تركيب اللغة، ذلك بأن اللغة تجعل للجملة العربية أنماطًا تركيبية معينة، ففي الجملة أركانها ومكملاتها، وفي عناصرها ما يفتقر إلى غيره، وما لا يستغنى المعنى عن تقديره، فإذا لم تشتمل الجملة على أحد أركانها، أو ما يقتضيه المعنى أو يقتضيه التركيب من مكملاتها وعناصرها الأخرى، ثم اتضح المعنى بدون ذكر هذه العناصر لوجود الدليل على المحذوف عددنا ذلك حذفًا جئ به لطلب الخفة اختصارًا أو اقتصارًا أو تجنبًا للحشو أو لسبب آخر غير ذلك. وكل عنصر من عناصر الجملة صالح لأن يحذف إذا قام الدليل عليه، فأمكن تقديره في الكلام. ولقد يحسن أحيانًا أن يحذف الحرف أو

(١) الكليات ٣٨٤.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ٢٩٨.

الضمير أو الكلمة المفردة أو أحد أركان الجملة أو تكملاتها , كما يحذف من الكلام ما يقتضيه المعني , وإن طال الكلام المحذوف<sup>(١)</sup>.

وقال أيضاً : "ليس المقصود ينسبه الحذف إلى شئ من التركيب القرآني أن في كلام الله تعالي نقصاً نكملة نحن أو يكمله قوم آخرون من السلف أو الخلف , بل المقصود أن جزءاً من التركيب قد أحاط به من القرائن المقالية أو الحالية ماجعل فهمه واضحاً فأصبح ذكره حشواً لا مبرر له, ومن ثم اعتمد النص على القرائن فلم يذكر هذا الجزء من التركيب... فالحذف عند وجود القرائن على المحذوف أفضل الخيارين في التركيب فلا يُعد نقيصه في الأداء وإنما يُعد اقتصاداً لُغويًا يستحق الإطراء وأن يعد في مراتب البلاغة العليا . وشرط ذلك على أي حال أنه لا حذف إلا بدليل, وهذا الدليل هو الذي سميناه القرينة"<sup>(٢)</sup> .

ويضيف الدكتور تمام حسان : " والقول في الحذف كالقول في الزيادة لا يترتب عليه ما قد يتطرق إلى ذهن البعض من دعوى نقض في كلام الله يكمله العباد, بل العكس نجد مبرر الحذف أن يتوافر من القرائن والأدلة على المحذوف ما يجعل ذكره حشواً كما سبق الكلام في ذلك, وبذلك يصيح الأسلوب قوياً بالحذف ؛ حذف الحرف أو حذف الكلمة أو حذف شطر الجملة أو حذف كلام يقتضيه المعنى وإن لم يذكر , وذلك لوضوحه من ملايسات النص"<sup>(٣)</sup> . ومن أنواع الحذف :-

أولاً : حذف الحرف

"فحوى القول بالحذف, أن عنصراً من عناصر التركيب وجب ذكره بحسب(الوضع) أو القيد أو القاعدة ولكنه لم يذكر في الاستعمال ومن ثم قيل إنه محذوف . وشرط حذفه ما يدل عليه, لأن القاعدة المنهجية العامة تقول: ( لا حذف إلا بدليل ) , ولأن الحذف بلا دليل يؤدي إلى اللبس"<sup>(٤)</sup>. وقد يحذف الحرف في القرآن ويبقى أثره , أو يعتبر الحرف محذوفاً لوروده في موضع مماثل مذكوراً<sup>(٥)</sup>, وهناك حروف أوجب النحو العربي ذكرها في مواضعها منها :

(١) البيان في روائع القرآن ١٠٩/٢ .

(٢) مفاهيم ومواقف في اللغة والقرآن ٢٧٥-٢٧٦ , وشرح ابن عقيل ٢٤٤/١ , والأصول لتمام حسان ١٣٢ .

(٣) مفاهيم ومواقف في اللغة والقرآن ٢٨١ .

(٤) خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم ١٤٨ .

(٥) انظر : خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية ١٤/١ .

قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾<sup>(١)</sup>، قال القشيري: "ويقال همزة الاستفهام فيه مضمرة، أي أتلك نعمة"<sup>(٢)</sup>، وقال الرازي: "وقد تحذف همزة الاستفهام من اللفظ وإن كانت باقية في المعنى كقوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ﴾ فإنه يذهب كثير من الناس إلى أن معناه: (أو تلك) بالاستفهام"<sup>(٣)</sup>، وجاء في البحر: "وقال الأخفش: والفراء: قبل الواو همزة استفهام يراد به الإنكار، وحذفت لدلالة المعنى عليها"<sup>(٤)</sup>. وقال الدكتور تمام حسان: "أوجب النحاة ذكر حرف الاستفهام ولكن النص القرآني نص فصيح وقد اشتمل على حذف الهمزة في هذه الآية ونحوها، والمعنى: أو تلك نعمة"<sup>(٥)</sup>. وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَأْدُكَ إِلَى مَعَادِ قُلُوبِ رَبِّي أَعْلَمُ مَنْ جَاءَ بِالْهُدَى وَمَنْ هُوَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾<sup>(٦)</sup>، قيل المعنى: "وهو أعلم بمن جاء بالهدى"<sup>(٧)</sup>، وهو أعلم بمن هو في ضلال مبين"<sup>(٨)</sup>، ويقول الدكتور تمام حسان: "أي بمن جاء"<sup>(٩)</sup>.

ثانياً: حذف الكلمة :-

المقصود بالكلمة هنا "أن تكون مبتدأ أو خبراً أو عاملاً أو متعلقاً للظرف والمجرور أو موصوفاً أو صفة أو غير ذلك"<sup>(١٠)</sup> ومن شواهد حذف الكلمة مايلي:  
قال تعالى: ﴿سُنَّةٌ مِّنْ قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنْ رُّسُلِنَا وَلَا تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلًا﴾<sup>(١١)</sup>، قال الزجاج (سنه) منصوب بمعنى أنا سننا هذه السنه"<sup>(١٢)</sup>، وقال الرازي: "سنة نصب

(١) من الآية (٢٢) من سورة الشعراء .

(٢) لطائف الإشارات للقشيري (ت ٤٥٦ هـ) ٥١٥/٢ .

(٣) مفاتيح الغيب ٣٣٣/١٤ ، والجامع لأحكام القرآن ٢٨٥/٥ ، والدر المصون ٢٥٨/١ ، وإعراب القرآن للباقرى ٣٥٢/١ ، والبرهان في علوم القرآن ٢١٣/٣ .

(٤) البحر المحيط ٣٠٣/٦ .

(٥) مفاهيم ومواقف في اللغة والقرآن ٢٨١-٢٨٢ ، والبيان في روائع القرآن ٩٣/١ .

(٦) من الآية (٨٥) من سورة القصص .

(٧) التفسير الواضح ٨٥٣/٢ ، والتفسير المنير للزحيلي ١٧٦/٢٠ .

(٨) بحر العلوم ٦٢٢/٢ ، والوسيط للواحدى ٤١١/٣ .

(٩) مفاهيم ومواقف في اللغة والقرآن ٢٨٢ ، وخواطر من تأمل لغة القرآن الكريم ١٤٩ ، والبيان في روائع القرآن ٩٣/١ .

(١٠) خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم ١٤٩ .

(١١) من الآية (٧٧) من سورة الإسراء .

(١٢) معاني القرآن وإعراجه للزجاج ٢٥٥/٣ .

على المصدر المؤكد أي سننا ذلك سنة<sup>(١)</sup>، وهو ما نقله أبو حيان عن أبي البقاء<sup>(٢)</sup>، وقال به ابن عاشور<sup>(٣)</sup>، والآلوسي<sup>(٤)</sup>.

ويقول الدكتور تمام حسان: "أي سننا، وهو من قبيل القول بالحذف، لتقدير عامل واجب الحذف يعمل في منصوب ليس في الجملة ما يمكن أن يسلب عليه"<sup>(٥)</sup>.

وقوله تعالى: ﴿بَلَدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبُّ غَفُورٌ﴾<sup>(٦)</sup>، جاء في تفسير أبي السعود: "أي بلدتكم بلدة طيبة وربكم الذي رزقكم ما فيها من الطيبات وطلب منكم الشكر رب غفور"<sup>(٧)</sup>، وهذا ما أشار إليه صاحب روح البيان<sup>(٨)</sup>، وهو نفس ما جاء في صفوة التفسير<sup>(٩)</sup>، ويرى الدكتور تمام حسان أن القول بالحذف قد يكون رعايه للصناعة النحوية التي تحتم تقدير ما لم يذكر من ركني الجملة، أي: بلدتكم بلدة طيبة وربكم رب غفور<sup>(١٠)</sup>. ففي هذه الآية حذف المبتدأ وتقديره: (بلدتكم) و(ربكم) بدلالة قرينة السياق المعقود على الخطاب في الآية كلها. والمعني: بلدتكم بلدة طيبة، وربكم رب غفور. وقد تم الحذف هنا في حق المبتدأ لإبراز شأن المحذوف، وتعظيم قدره، وذلك بحذف الأسماء المسندة إلى ضمير الخطاب للجمع اكتفاء بما سبق من قبل من هذه الضمائر، فيكون ذلك أكثر اتساقاً مع غرض التعظيم لشأن المحذوف، وأدل على تمام النعمة عليهم في هذا المقام.

### المبحث الثاني: الزيادة :-

قال الدكتور تمام حسان: "قحوى القول بالزيادة أن النحويين حين حددوا معالم (الوضع) أي النمط حدوده على أساس عناصر معينة ليس منها هذا الذي يعرف بأنه (زائد) وبذلك يصبح معنى لفظ (زائد) أن هذا ليس من جملة العناصر التي يشتمل عليها (الوضع) الذي ربط النحويون به الإفاده. ولكن البلاغيين يجعلون لهذا الزائد (وظيفة) تقوية المعنى

(١) مفاتيح الغيب ٣٨١/٢١، والجامع لأحكام القرآن ٣٠٢/١٠، وإعراب القرآن العظيم المنسوب لذكريا الأنصاري ٣٦٨.

(٢) البحر المحيط ٩٣/٧، والنيان في إعراب القرآن ٨٣٠/٢.

(٣) التحرير والتنوير ١٨٠/١٥.

(٤) روح المعاني ١٢٦/٨.

(٥) مفاهيم ومواقف في اللغة والقرآن ٢٨٤-٢٨٥، والبيان في روائع القرآن ٩٨/١.

(٦) من الآية (١٥) من سورة سبأ.

(٧) إرشاد العقل السليم ١٢٧/٧.

(٨) روح البيان ٢٨١/٧.

(٩) صفوة التفسير ٥٠٥/٢.

(١٠) البيان في روائع القرآن ٩٦/١، ١١٠/٢، ومفاهيم ومواقف في اللغة والقرآن ٢٨٣-٢٨٤.

إذ يقولون: (زيادة المبنى تدل على زياده المعنى). فالزائد عند النحويين مؤكد عند البلاغيين أي أن (مازيديًا بقائم) ، هي أوكد من (ما زيديًا قائم) ، ولقد حصر النحويون وعرف البلاغيون مواطن الزيادة وحددوا أماكنها وشروطها حتى كادوا يخلقون لها أنماطًا فرعية . ولكن القرآن فوق كل ذلك إذ يجعل لنفسه حرية التصرف في الزيادة علي نحو لا يعترف بأنماط النحويين وحدودهم<sup>(١)</sup>، وقال ابن جني عن الحروف: "وأما زيادتها فلإرادة التوكيد بها"<sup>(٢)</sup>، وقال الدكتور تمام حسان: "إن نسبة الزيادة إلى عنصر لغوي ما ، لاتعنى أبدًا أن نكر هذا العنصر من قبيل الحشو ، وإنما هو من قبيل زيادة المعنى ، أو بعبارة أخرى من قبيل توكيد المعنى . ومن هذا القبيل زيادة حرف الجر وحرف النفي وحرف العطف وغير ذلك"<sup>(٣)</sup>. ومن طرق الزيادة ما يأتي :-  
زيادة حرف النفي :

زيادة ما :

كما في قوله تعالى : ﴿ أَتُرْكُونَ فِي مَا هَاهُنَا آمِنِينَ ﴾<sup>(٤)</sup>، وقوله تعالى ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ ﴾<sup>(٥)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ ﴾<sup>(٦)</sup> .  
قال الدكتور تمام حسان: "في هذه الشواهد الثلاثة زيادة ( ما ) بعد حرف الجر وبينه وبين مجروره، وهي طريقة قرآنية . وربما كانت الزيادة في الشاهد الأول مشتملة على حرف الجر بالإضافة إلى ( ما )<sup>(٧)</sup>. ويقول: "وقد تزداد ( ما ) بعد حروف الجر ( الباء ومن وعن ) ويبقى الجر"<sup>(٨)</sup>. وقال سيبويه: "وتكون توكيدًا لغويًا ، وذلك قولك :متى ما تأتني آتاك ، وقولك : غصبت من غير ما جرم . وقال الله عز وجل : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ ﴾<sup>(٩)</sup>، وهي لغو في أنها لم تحدث إذ جاءت شيئًا لم يكن قبل أن تجيء من

(١) البيان في روائع القرآن ١١٢/٢-١١٣ .

(٢) الخصائص ٢٨٤/٢ .

(٣) البيان في روائع القرآن ١١٣/٢ ، ومفاهيم ومواقف في اللغة والقرآن ٢٧٨ .

(٤) من الآية (١٤٦) من سورة الشعراء .

(٥) من الآية (١٣) من سورة المائدة .

(٦) من الآية (١٥٩) من سورة آل عمران .

(٧) البيان في روائع القرآن ١١٣/٢ ، وخواطر من تأمل لغة القرآن الكريم ١٤٦ .

(٨) الخلاصة النحوية ١٦٩ .

(٩) من الآية (١٣) من سورة المائدة .

العمل ، وهي توكيد الكلام<sup>(١)</sup>، وقال بزيادتها كثير من النحاة منهم: "الأخفش والنحاس وأبو البقاء والباقولي والراغب والسيوطي ومكي وغيرهم"<sup>(٢)</sup>.

وقال الأصفهاني : " وأما الحروف فيستحسن زيادتها لاسيما ( ما ) "<sup>(٣)</sup> ، وذهب المرادى إلى أن: " ( ما ) تأتي زائدة لمجرد التوكيد ، وهي التي دخولها في الكلام كخروجها "<sup>(٤)</sup> ، وقال ابن الأنبارى : "ما زائدة مؤكدة ، وقول من قال : إن ما ليست زائدة وإنما هي نكرة فى موضع جر ، خلاف قول الأكثرين ، لأن زيادة ما كثير في كلامهم ، والقرآن نزل بلغتهم "<sup>(٥)</sup>. وذهب الزمخشري إلى أنها زائدة ، فهو يقول : "ما مزيدة للتوكيد والدلالة على أن لينه لهم ما كان إلا برحمه من الله ونحوه : ﴿فِيمَا نَقَضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعْنَاهُمْ﴾<sup>(٦)</sup> ، ويه قال السمين الحلبي<sup>(٧)</sup>.

وكذلك قال الخوارزمي عن هذه الحروف الزائدة : " محصول ومذاهب الناس في هذه الحروف علي قولين : أحدهما : أنها زيدت للتوصل إلى الفصاحة فربما لم يتمكن اللفظ المفرد في الوزن أو في شئ من الأمور اللفظية فإذا دُعِم بشئ من هذه الزوائد صلح . والثاني : أنها زيدت توكيدا للمعنى<sup>(٨)</sup> ، وقد بين الرضى سبب تسمية هذه الحروف بالزائدة مع إفادتها لمعنى التأكيد قال : " فإن قيل : فيجب ألا تكون زائدة إذا أفادت فائدة معنوية؛ قيل : إنما سُميت زائدة لأنه لا يتغير بها أصل المعنى بل لا يزيد بسببها إلا تأكيد المعنى الثابت وتقويته ، فكأنها لم تقد شيئا لما لم تغاير فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها ، ولا يجوز خلوها من الفوائد اللفظية والمعنوية معا وإلا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ، ولا سيما في كلام الباري تعالى ، وأنبئائه وأئمنته عليهم

(١) الكتاب لسبويه ٢٢١/٤ .

(٢) معاني القرآن للأخفش ١٤٢/١ ، وإعراب القرآن للنحاس ١٨٦/١ ، والتبيان فى إعراب القرآن ٣٠٥/١ ، وماءات القرآن ٥٠ ، وتفسير الراغب الأصفهاني ٢١٥/٤ ، ومعتك الأقران فى إعجاز القرآن ٣٨/٣ ، ومشكل إعراب القرآن ٢١١/١ .

(٣) إعراب القرآن للأصفهاني ٣٩٦ .

(٤) الجنى الدانى ٣٣٢ .

(٥) البيان فى غريب إعراب القرآن ٢٢٩/١ .

(٦) الكشاف ٤٣١/١ .

(٧) الدر المصون ٤٦١/٣ .

(٨) شرح المفصل ١٢٨/٨-١٢٩ .

السلام" (١)، ويسميه بعضهم صلة، وبعضهم زائدة، والأول أولى، لأنه ليس في القرآن حرف إلا وله معني. ويتصل بها الاسم والفعل، وتقع أبدًا حشواً أو آخرًا، ولا تقع ابتداءً، وإذا وقعت حشواً، فلا تقع إلا بين الشئين المتلازمين، وهو مما يؤكد زيادتها لإقحامها بين ما هو كالشئ الواحد" (٢).

وقال الزجاج: " ( ما ) في التوكيد بمنزلة حق إلا أنه لا إعراب لها، والخافض والناصب يتخطاها إلى ما بعدها، فمعناها التوكيد، ومثلها في التوكيد ( لا ) في قوله: ﴿ لئن لم يعلم أهل الكتاب ﴾ (٣)، معناه لأن يعلم أهل الكتاب (٤)، وقال أيضاً "ما حرف زائد للتوكيد عند جميع البصريين" (٥).

وقال القرطبي: "ما صلة فيها معنى التأكيد، وليست بزائدة على الإطلاق، وإنما أطلق عليها سيبويه معنى الزيادة من حيث زال عملها" (٦).

وقال الرازي: "ذهب الأكثرون إلى أن ( ما ) في قوله: ﴿ فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ ﴾، صلة زائدة ومثله في القرآن كثير، قالوا: والعرب قد تزيد في الكلام للتأكيد على ما يستغني عنه" (٧).

وقال المبرد: "ما زائدة مؤكدة لا يخل طرحها بالمعنى كقول الله عز وجل: ﴿ فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ ﴾، وكذلك ﴿ فِيمَا نَقَضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ ﴾ (٨)، وقال ابن السراج: "لو كان لـ ( ما ) موضع من الإعراب ما عملت الباء في ﴿ نَقَضِهِمْ ﴾، وإنما جئ بها زائدة للتأكيد" (٩)، وقال أبو حيان في البحر: "وما هنا زائدة للتأكيد، وزيادتها بين الباء وعن ومن والكاف، وبين مجروراتها شئ معروف في اللسان، مقرر في علم العربية" (١٠)، وقال ابن جني: "وقد كثرت زياده ( ما ) توكيداً" (١١)، وقال الوراق: " ( ما )

(١) شرح الرضى على الكافية ٤/٤٣٢-٤٣٣.

(٢) معجم الأدوات في القرآن الكريم، راجى الأسمر ٢٧٠.

(٣) من الآية (٢٩) من سورة الحديد.

(٤) معاني القرآن وإعراجه للزجاج ١/١٠٣-١٠٤.

(٥) البرهان في علوم القرآن ٣/٧٨.

(٦) الجامع لأحكام القرآن ٤/٢٤٨.

(٧) مفاتيح الغيب ٩/٤٠٦، ١١/٢٥٨.

(٨) المقتضب ١/٤٨، ٣/٥٢.

(٩) الأصول في النحو ٢/٢٥٨.

(١٠) البحر المحيط ٣/٤٠٧، وحاشية الصبان على شرح الأسموني ٣/٤١٠.

( ليس لها معنى في نفسها إذا كانت زائدة، فحسن القاؤها من بين سائر الحروف ، لكثرة تصرفها وزوال معناها" (٢)، وقال ابن هشام: "ما زائدة لمجرد تقوية الكلام" (٣)، وقال الزركشي: "واعلم أن الزيادة واللغو من عبارة البصريين ، والصلة والحشو من عبارة الكوفيين .... والأولى اجتناب مثل هذه العبارة في كتاب الله تعالى؛ فإن مراد النحويين بالزائد من جهة الإعراب لا من جهة المعنى، وقد اختلف في وقوع الزائد في القرآن فمنهم من أنكروه ؛ قال الطرطوسي في العمدة : زعم المبرد وثعلب ألا صلة في القرآن ، والدهماء من العلماء والفقهاء والمفسرين على إثبات الصلات في القرآن ، وقد وجد ذلك على وجه لا يسعنا إنكاره ، فذكر كثيرا . وقال ابن الخباز في التوجيه : وعند ابن السراج أنه ليس في كلام العرب زائد ؛ لأنه تكلم بغير فائدة وما جاء منه حملة على التوكيد . ومنهم من جوزوه وجعل وجوده كالعدم وهو أفسد الطرق . وقد ردَّ على فخر الدين الرازي قوله: إن المحققين على أن المهمل لا يقع في كلام الله سبحانه، حيث فجعل الزائد مهملاً ، وليس كذلك ، لأن الزائد ما أتى به لغرض التقوية والتوكيد ، والمهمل ما لم تضعه العرب، وهو ضد المستعمل وليس المراد من الزيادة حيث - ذكرها النحويون- إهمال اللفظ ، ولا كونه لغواً فتحتاج إلى التكتب عن التعبير بها إلى غيرها ؛ فإنهم إنما سموا ( ما ) زائدة هنا لجواز تعدى العامل قبلها إلى ما بعدها ، لا لأنها ليس لها معنى ، ومعنى كونه زائداً أن أصل المعنى حاصل بدونه دون التأكيد؛ فيوجوده حصل فائدة التأكيد ، والواضع الحكيم لا يضع الشيء إلا لفائدة (٤) .

وقال ابن الأنباري في قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ ﴾ ، " ( ما ) ههنا ما غيرت لا لفظاً، ولا معنى ، ولا حكماً ؛ لأن التقدير : فبرحمه من الله لنت لهم" (٥) .

وقال الدكتور أحمد مختار عمر: " ما زائدة غير كافه إن وقع بعدها اسم مجرور" (٦) .

وقال الدكتور فاضل السامرائي: "و" ( ما ) تزداد كثيراً بعد أدوات الشرط وطائفة من حروف الجر وغيرها" (١) .

(١) الخصائص ٢/٢٨٤ .

(٢) علل النحو ٢١٩ .

(٣) مغنى اللبيب ٤١٦ .

(٤) البرهان فى علوم القرآن ٣/٧٢-٧٣ .

(٥) أسرار العربية ٤١ .

(٦) معجم اللغة العربية المعاصرة ١/٢٤٧ .

وتسمى هي وغيرها من الحروف الزوائد صلة وتأكيداً في اصطلاح المعربين فراراً من أن يتبادر إلى الذهن أن الزائد لا معنى له والحامل على هذه التسمية خصوص المقام القرآني والتعميم لطرد الباب وقطع المادة نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾، وقوله: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾<sup>(٢)</sup>، أي ( فبرحمه )، و ( عن قليل ليصبحن نادمين )<sup>(٣)</sup>. و ( ما ) زائدة في الإعراب، ولكنها في المعنى لتقوية معنى الرحمة<sup>(٤)</sup>، وقال الراجعي: " إن النحاة يقولون إن ( ما ) زائدة أي في الإعراب، فيظن من لا بصره أنها كذلك في النظم ويقيس عليه، مع أن في هذه الزيادة لونا من التصوير لو هو حذف من الكلام لذهب بكثير من حسنه وروعته"<sup>(٥)</sup>. وقال الصبان: "ويظهر لي أن ( ما ) زائدة بين الجار ومجروره نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾"<sup>(٦)</sup>. وقال ابن مالك في الألفية:

وبعد من وعن وباء زيد ما فلم يعق عن عمل قد علما<sup>(٧)</sup>

وقال ابن عقيل في شرحه: "تزداد ما بعد عن ومن والباء فلا تكفها عن العمل"<sup>(٨)</sup>، فتبين أن ( ما ) تزداد بعد عن ومن والباء فلا يبطل العمل بهذه الزيادة. وقال ابن الأثير: "ومن ذهب إلى أن في القرآن لفظاً زائداً لا معنى له، فيما أن يكون جاهلاً بهذا القول، وإما أن يكون متسامحاً في دينه واعتقاده. وقول النحاة: إن ( ما ) في هذه الآية زائدة، فإنما يعنون به أنها لا تمنع ما قبلها عن العمل، كما يسمونها في موضع آخر كافه: أي أنها تكف الحرف العامل عن عمله، كقولك: إنما زيدٌ قائم، فما قد كفت ( إن ) عن العمل في زيد، وفي الآية لم تمتع عن العمل ألا ترى أنها لم تمنع ( الباء ) عن العمل في خفض ( الرحمة )"<sup>(٩)</sup>.

(١) الجملة العربية والمعنى ٢١٥.

(٢) من الآية (٤٠) من سورة المؤمنون.

(٣) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ١٥٧.

(٤) زهرة التفاسير ١٤٧٤/٣.

(٥) إعجاز القرآن والبلاغة النبوية للراجعي ١٥٩.

(٦) حاشية الصبان على شرح الأسموني لألفية ابن مالك ٤١٠/٣.

(٧) ألفية ابن مالك ٣٥.

(٨) شرح ابن عقيل ٣١/٣، وأوضح المسالك ٥٥/٣.

(٩) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ٧٦/٢.

فالزيادة مصطلح نحوي وليس من اللازم أن يكون المصطلح مطابقاً للدلالة المقامية، فهم يريدون به أن الحرف زائد من جهة الإعراب لا من جهة المعنى ، ولا يصح إسقاطه لأنه لم يؤت به للوصل بين الألفاظ في الجملة ولكن جئ به لمقاصد بيانية تدرك بالحس العربي السليم وبسجيه الفصاحة ، وقال الزركشي في البرهان : " سنل بعض العلماء عن التوكيد بالحرف وماعناه، إذ إسقاط كل الحرف لا يخل بالمعنى، فقال : هذا يعرفه أهل الطباع ، إذ يجدون أنفسهم بوجود الحرف على معنى زائد ، لا يجدونه بإسقاط الحرف، إن كان معناه الزيادة التي دخولها كخروجها ، فلا معنى لذكر الوظيفة البلاغية حينئذ، وإن كان المقصود أن الحرف إنما زيد في النظم لمعنى، فحينئذ ينبغي أن لا يسمى زائداً" (١).

وقد تعرض ابن سنان الخفاجي ( ت ٤٦٦هـ ) لهذه المسألة فقال: "قأما زيادة ( ما ) في قوله تعالى: ﴿ فِيمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ ﴾ ، وقوله تعالى ﴿ فِيمَا نَقَضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ ﴾ فإن لها هنا تأثيراً في حسن النظم وتمكينا للكلام في النفس ، وبُعداً به عن الألفاظ المُبتذلة، فعلى هذا لا يكون حشواً لا يفيد ، وأهل النحو يقولون : إن ( ما ) في هذا الموضع صلة مؤكدة للكلام وقد يكون التوكيد عندهم بالتكرار كما يكون بالعلامة الموضوعية له ، وإذا أفاد الكلام شيئاً فليس من الحشو المذموم لأن حقيقة الحشو هو الذي يكون دخوله في الكلام وخروجه علي سواء . وإنما الغرض به إقامة الوزن في الشعر أو ما يجرى مجرى ذلك في النثر" (٢).

وقال عبد القاهر الجرجاني: "لا يجوز أن يقال إن زيادة (ما) في نحو: ﴿ فِيمَا رَحْمَةٍ ﴾ مجاز ، أو أن جملة الكلام تصير مجازاً من أجل زيادته فيه ، وذلك أن حقيقة الزيادة في الكلمة أن تعرى من معناها، وتذكر ولا فائدة لها سوى الصلة ، ويكون سقوطها وثبوتها سواء" (٣).

(١) البرهان في علوم القرآن ٧٤/٣ .

(٢) سر الفصاحة ١٥٦-١٥٧ .

(٣) أسرار البلاغة ٤١٧ .

ب- زياده لا:-

كما وردت في الآيات الآتية : كقوله تعالى : ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ﴾ (١)، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ . وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ . وَلَا الظُّلُّ وَلَا الْحُرُورُ . وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ﴾ (٢)، وقوله تعالى : ﴿لَا أُقْسِمُ بِبَيْتِ الْقِيَامَةِ . وَلَا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ﴾ (٣). قال الدكتور تمام حسان : " من الواضح أن الزائد في هذه الشواهد لفظ (لا) الذي قبل (السيئة) و(النور) و(الحرور) و(الأموات) و ( أقسم )، وهذه زيادة لم توضح لها أنماط نحوية ، ولكن القرآن فوق النحو ، لأنه سنة متبعة" (٤) . قال سيبويه : "وأما ( لا ) فتكون كـ ( ما ) في التوكيد واللغو" (٥) ، وقال الطبري : "واختلف أهل العربية في وجه دخول ( لا ) مع حرف العطف في قوله: ﴿وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ . وَلَا الظُّلُّ وَلَا الْحُرُورُ﴾، فقال بعض نحويي البصرة قال: ﴿وَلَا الظُّلُّ وَلَا الْحُرُورُ﴾ ، فيشبه أن تكون ( لا ) زائدة . لأنك لو قلت : لا يستوي عمرو ولا زيد في هذا المعنى لم يجز إلا أن تكون ( لا ) زائدة ، وكان غيره يقول : إذ لم تدخل ( لا ) مع الواو ، وإنما لم تدخل اكتفاءً بدخولها في أول الكلام ، فإذا أدخلت فإنه يراد بالكلام أن كل واحد منهما لا يساوى صاحبه" (٦) ، وقال ابن الجوزي : "قوله تعالى ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ﴾ فيه قولان : أحدهما : أن الأحياء : المؤمنون ، والأموات : الكفار . والثاني : أن الأحياء : العقلاء : والأموات : الجهال . وفي ( لا ) المنكورة في هذه الآية قولان : أحدهما : أنها زائدة مؤكدة" (٧). وقال أبو البقاء : " قوله تعالى : ﴿وَلَا النُّورُ﴾، ﴿وَلَا الْحُرُورُ﴾، ( لا ) فيهما زائدة ، لأن المعنى الظلمات لاتساوى النور ، وكذلك ( لا ) في ﴿وَلَا الْأَمْوَاتُ﴾" (٨).

وقال الزركشي : " وأما قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ﴾ ، فمن قال : المراد أن الحسنه لا تساوى السيئة فـ ( لا ) عنده زائدة ومن قال أن جنس الحسنه لا يستوى

(١) من الآية (٣٤) من سورة فصلت .

(٢) من الآيات (١٩-٢١) من سورة فاطر .

(٣) من الآيات (١-٢) من سورة القيامة .

(٤) خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم ١٤٦ ، والبيان في روائع القرآن ١/١٠٦ .

(٥) الكتاب لسبويه ٤/٢٢٢ .

(٦) جامع البيان للطبرى ٢٠/٤٥٨ .

(٧) زاد المسير في علم التفسير ٣/٥٠٩ .

(٨) التبيان في إعراب القرآن ٢/١٠٧٤ .

إفراده وجنس السيئة لا يستوى إفراده وهو الظاهر من سياق الآية ، فليست زائدة ، والواو عاطفه جملة على جملة ، وأما قوله تعالى : ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ . وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ . وَلَا الظُّلُّ وَلَا الْحَرُورُ . وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ﴾<sup>(١)</sup> ، فالأولى والثانية غير زائدة والثالثة والرابعة والخامسة زائدة<sup>(٢)</sup> . وقيل ( لا ) التي بعد العاطف في الكل زائدة لتأكيد النفي<sup>(٣)</sup> . فـ ( لا ) زائدة للتوكيد لأنه لما طال الكلام بالصلة بعد قسم المؤمنين أعاد معه ( لا ) توكيداً<sup>(٤)</sup> . وقال الطاهر ابن عاشور : " أعيدت ( لا ) النافية بعد واو العطف على النفي وكان المعطف مغنياً عنها ، بإعادتها لإفادة تأكيد نفي المساواة ومقام التوبيخ يقتضى الإطناب ، ولذلك تعد ( لا ) في مثله زائدة"<sup>(٥)</sup> . فقد نفى المولى عزوجل التساوى بين كل متقابلين ( الأعمى والبصير ) ، و ( الظلمات والنور ) ، و ( الظل والحرور ) ، و ( الأحياء والأموات ) ، لكنه لم يكرر حرف النفي ( لا ) في المتقابلين الأولين ، فقال : ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ﴾ ، ولم يقل : ( وما يستوى الأعمى ولا البصير ) كما ذكر ذلك في بقية المتقابلات ، فقال سبحانه : ﴿وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ . وَلَا الظُّلُّ وَلَا الْحَرُورُ . وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ﴾ وذلك لأن تكرار ( لا ) النافية يفيد تأكيد نفي التساوى في كل مدخول عليه على حدة ، إضافة إلى إفادتها النفي بين المتقابلين بوجه عام . فما ذكرت فيه كلمة ( لا ) في الطرف المقابل ، يحمل دلالة عدم التساوى النسبي بين أفراد كل من المتقابلين ، إضافة إلى عدم التساوى العام بين المتقابلين .

### المبحث الثالث : الفصل

الفصل في اللغة : الحاجز أو المسافة بين الشيئين ، وفصله فضلاً ميزه ، وفصلت الشيء فانفصل ، أي قطعته ، وقال ابن فارس إن : "الفاء والصاد واللام كلمة صحيحة تدل على تمييز الشيء من الشيء وإبانته عنه . يقال : فصلت الشيء فصلاً"<sup>(١)</sup> .

أما من الناحية الاصطلاحية فيقول فيه أحمد الهاشمي بأنه : "ترك الربط بين الجملتين ، أما لأنهما متحدتان صورة ومعنى ، أو بمنزلة المتحدتين ، وإما لأنه لا صلة بينهما في

(١) من الآية ( ١٩-٢٢ ) من سورة فاطر .

(٢) البرهان في علوم القرآن ٤/٣٥٧ .

(٣) إعراب القرآن المنسوب لذكريا الأنصاري ٤٥٧ .

(٤) السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير ٣/٤٩٠ .

(٥) التحرير والتنوير ٢٤/١٧٨

(٦) مقاييس اللغة ٤/٥٠٥ .

الصورة أو في المعنى" (١). ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾ (٢)، وقال الدكتور تمام حسان: "المقصود بالفصل أحد أمرين : الفصل بين أمرين يختص أحدهما بالآخر والفصل بين الجمل المتتابعة مع إمكان وصلها بعطف أو نحوه" (٣).

ويضيف قائلاً: "لبعض الكلمات اختصاص بمدخول معين ويصدق ذلك بصفة خاصة على الحروف والأدوات مما دعا النحاة إلى وصفها بالافتقار المتأصل، أي باحتياجها بحكم أصل وضعها إلى ما تدخل عليه ... وهناك نوع من ارتباط الكلمة لا يقع تحت عنوان الافتقار ولكنك تلمح بين الكلمتين في السياق علاقة خاصة تجعل إحداهما أقرب إلى أختها منها إلى بقية الكلمات في الجملة، فمن ذلك مثلاً : الفعل ومفعوله ثم صاحب الحال والحال ثم الموصوف والصفة ثم المعطوف عليه والمعطوف. فإذا فصل بين طرفي أي من هذه الأنواع بفواصل أحس السامع لهذا الفصل إما جملاً أو طرفاً أو غموضاً ولبساً بحسب قوة الترابط بين الطرفين للذين ثم فصل أحدهما عن الآخر" (٤).

فـ"حين وضع النحاة للجملة النحوية نمطاً، جعلوا للمفردات في داخل الجملة درجات متفاوتة من الارتباط، وجعلوا أقوى الروابط بين الكلمتين رابطة التلازم، ثم جعلوا لمفردات الجملة ميزة انتمائها إلى الجملة، وجعلوا كل ما لا ينتمي إلى جملة أجنبياً عنها، وكرهوا الفصل بين المتلازمين بأجنبي، وإن لم يكرهوا الفصل بينهما بالجملة المعارضة، لما لها من استقلال في الفهم يحول دون نسبتها إلى مجرى الكلام، فالقضية كما ترى هي قضية الحفاظ على قرينة التضام أن يحيط الكلام لبس بسبب الترخص في تطبيقها" (٥). هذا الذي تقدم هو الفصل النحوي الذي قوامه الفصل بين المتلازمين بفواصل هو دون الجملة، إلا أن تكون الجملة ذات محل إعرابي، فإنها تعد كالمفرد، لأنها حلت محله واتخذت لنفسها إعرابه، فالفصل بها كالفصل بالمفرد، أما إذا كانت الجملة أجنبية على التركيب ولا محل لها من الإعراب، وكانت مستقلة بإفادتها،

(١) جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع ١٧٩ .

(٢) البيان في روائع القرآن ١٠٨/١-١٠٩ ، وخواطر من تأمل لغة القرآن الكريم ١٥٥ .

(٣) مفاهيم ومواقف في اللغة والقرآن ٣٠٠ .

(٤) مفاهيم ومواقف في اللغة والقرآن ٣٠١ .

(٥) البيان في روائع القرآن ١٠٩/١ .

فإن الفصل بها يسمى الاعتراض<sup>(١)</sup>، ويقع الفصل في أسلوب الذكر الحكيم فيكون جميلاً دائماً على نحو مانرى فيما نسوقه من الشواهد: الفصل بين الفعل ومفعوله. ومن الفصل بين الفعل ومفعوله، قوله تعالى: ﴿آتُونِي أَفْرَغٌ عَلَيْهِ قَطْرًا﴾<sup>(٢)</sup>، قال الفراء: "المعنى فيما جاء آيتونى بقطر أفرغ عليه"<sup>(٣)</sup>، وقال النحاس: "أي أعطونى قطراً أفرغ عليه"<sup>(٤)</sup>، وقال أبو منصور الثعالبي: "العرب تقول: أكرمنى وأكرمته زيد وتقديره: أكرمنى زيد وأكرمته كما قال تعالى حكاية عن ذى القرنين: ﴿آتُونِي أَفْرَغٌ عَلَيْهِ قَطْرًا﴾<sup>(٥)</sup> تقديره: آتوني قطراً أفرغ عليه"<sup>(٥)</sup>، وقال البغوي: "أي آتوني قطراً أفرغ عليه"<sup>(٦)</sup>، وقال الزمخشري: "وكذلك إذا قلت ضربت وضربنى زيد رفعته لإيلائك إياه الرفع، وحذفت مفعول الأول استغناء عنه. وعلى هذا أعمل الأقرب أبداً فنقول: ضربت وضربنى قومك. قال سيبويه: ولو لم تحمل الكلام على الآخر لقلت ضربت وضربونى قومك. وهو الوجه المختار الذى ورد به التنزيل، قال الله تعالى: ﴿آتُونِي أَفْرَغٌ عَلَيْهِ قَطْرًا﴾، وقوله تعالى: ﴿هَآؤُمْ أَقْرَعُوا كِتَابِيَهٗ﴾<sup>(٧)</sup> وإليه ذهب أصحابنا البصريون"<sup>(٨)</sup>.

وقال أيضا: "وقطراً منصوب بأفرغ وتقديره: آتوني قطراً أفرغ عليه قطراً، فحذف الأول لدلالة الثاني عليه"<sup>(٩)</sup>. وجاء في الإنصاف: "والذي يؤيد أن إعمال الفعل الأول أولي من الثاني أنك إذا أعملت الثاني أدى إلى الإضمار قبل الذكر، والإضمار قبل الذكر لا يجوز في كلامهم. وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن الاختيار إعمال الفعل الثاني النقل، والقياس. أما النقل فقد جاء كثيراً، قال تعالى: ﴿آتُونِي أَفْرَغٌ عَلَيْهِ قَطْرًا﴾ فأعمل الفعل الثاني وهو (أفرغ)، ولو أعمل الفعل الأول لقال: أفرغه عليه وقال تعالى: ﴿هَآؤُمْ أَقْرَعُوا كِتَابِيَهٗ﴾<sup>(١٠)</sup>، فأعمل الثاني وهو

(١) البيان فى روائع القرآن ١١٢/١ .

(٢) من الآية (٩٦) من سورة الكهف .

(٣) معانى القرآن للفراء ١٩/١ .

(٤) معانى القرآن للنحاس ٢٩٤/٤ .

(٥) فقه اللغة وسر العربية ٢٢١ .

(٦) معالم التنزيل فى تفسير القرآن ٢١٧/٣ .

(٧) من الآية (١٩) من سورة الحاقة .

(٨) المفصل فى صنعة الإعراب ١٩، والكتاب لسبويه ٧٦/١ .

(٩) الكشف ٧٤٨/٢ .

(١٠) من الآية (١٩) من سورة الحاقة .

( اقرعوا )، ولو أعمل الأول لقال : ( اقرأوه )<sup>(١)</sup>، وقال الرازي في الحديث عن التنازع في العمل : " إذا جاء فعلان معطوفاً أحدهما على الآخر وجاء بعدهما اسم صالح لأن يكون معمولاً لهما فهذا علي قسمين ، لأن الفعلين : إما أن يقتضيا عمليين متشابهين أو مختلفين ، وعلى التقديرين فإما أن يكون الاسم المذكور بعدهما واحداً ، أو أكثر فهذه أقسام أربعة ، القسم الأول : أن يذكر فعلان يقتضيان عملاً واحداً ، ويكون المذكور بعدهما اسماً واحداً ، كقولك : قام وقعد زيد ، فزعم الفراء أن الفعلين جميعاً عاملان في زيد ، والمشهور أنه لا يجوز ، لأنه يلزم تعليل الحكم الواحد بعلمتين ، والأقرب راجع بسبب القرب ، فوجب إحالة الحكم عليه ، وأجاب الفراء بأن تعليل الحكم الواحد بعلمتين ممتنع في المؤثرات ، أما في المعرفات فجازز ، وأجيب عنه بأن المعروف يوجب المعرفة ، فيعود الأمر إلى اجتماع المؤثرين في الأثر الواحد .

القسم الثاني : إذا كان الاسم غير مفرد ، وهو كقولك : قام وقعد أخواك ، فههنا إما أن ترفعه بالفعل الأول، أو بالفعل الثاني، فإن رفعتَه بالأول قلت : قام وقعدا أخواك ؛ لأن التقدير : قام أخواك وقعدا، أما إذا أعملت الثاني جعلت في الفعل الأول ضمير الفاعل ، لأن الفعل لا يخلوا من فاعل مضمَر أو مظهر ، تقول : قاما وقعد أخواك، وعند البصريين إعمال الثاني أولى ، وعند الكوفيين إعمال الأول أولى ، وحججه البصريين أن إعمالهما معاً ممتنع ، فلا بد من إعمال أحدهما ، والقرب مرجح، فإعمال الأقرب أولى ، وحجة الكوفيين أننا إذا أعملنا الأقرب وجب إسناد الفعل المتقدم إلى الضمير ، ويلزم حصول الإضمار قبل الذكر ، وذلك أولى بوجود الاحتراز عنه .

القسم الثالث : ما إذا اقتضى الفعلان تأثيرين متناقضين وكان الاسم المذكور بعدهما مفرداً ، فيقول البصريون إن إعمال الأقرب أولى ، خلافاً للكوفيين ، وحججه البصريين وجوه ، الأول قوله تعالى : ﴿آتُونِي أَفْرَغَ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾<sup>(٢)</sup> فحصل هاهنا فعلان كل واحد منهما يقتضى مفعولاً : "فإما أن يكون الناصب لقوله قِطْرًا هو قوله آتوني أو أفرغ ، والأول باطل ، والإصرار التقدير : آتوني قِطْرًا ، وحينئذ كان يجب أن يقال : أفرغه عليه ، ولما لم يكن كذلك علمنا أن الناصب لقوله : ( قِطْرًا ) هو قوله : ( أفرغ ) ، والثاني :

(١) الإنصاف ٧٣/١-٧٤ .

(٢) من الآية (٩٦) من سورة الكهف .

قوله تعالى : ﴿هَآؤُمْ أَقْرَءُوا كِتَابِيَةَ﴾<sup>(١)</sup> ، فلو كان العامل هو الأبعد لقليل هآؤم أقرأوه ، وأجاب الكوفيون عن هذين الدليلين بأنهما يدلان على جواز إعمال الأقرب، وذلك لا نزاع فيه ، وإنما النزاع فى أنا نجوز إعمال الأبعد، وأنتم تمنعونه وليس فى الآية ما يدل على المنع . الحجة الثالثة : للبصريين أنه يقال : ما جاعنى من أحد ، فالفعل رافع ، والحرف جار ، ثم يرجح الجار لأنه هو الأقرب . الحجة الرابعة : أن إعمالهما وإعمالهما لايجوز ، ولايد من الترجيح ، والقرب مرجح، فإعمال الأقرب أولى . واحتج الكوفيون بوجوه : الأول أنا بيئنا أن الاسم المذكور بعد الفعلين إذا كان مثني أو مجموعاً فإعمال الثاني يوجب فى الأول الإضمار قبل الذكر وأنه لا يجوز ، فوجب القول بإعمال الأول هناك ، فإذا كان الاسم مفرداً وجب أن يكون الأمر كذلك طرداً للباب . والثاني : أن الفعل الأول وجد معمولاً خالياً عن العائق ، لأن الفعل لايد له من مفعول ، والفعل الثانى وجد المعمول بعد أن عمل الأول فيه .

وعمل الأول فيه عائق عن عمل الثانى فيه ومعلوم أن إعمال الخالى عن العائق أولى من إعمالا لعامل المقرون بالعائق "<sup>(٢)</sup> . وقال أيضاً: "وقوله: (عليه قطراً) منصوب بقوله : (أفرغ) ) وتقديره : آتوني قطراً أفرغ عليه قطراً فحذف الأول لدلالة الثاني عليه"<sup>(٣)</sup> ، وقال أبو البركات الأنباري: "قطراً، منصوب بـ (أفرغ) عند البصريين، لا بـ(آتوني) ، لأن ( أفرغ ) أقرب من (آتوني) ، فكان إعماله أولى، لأن القرب له أثر فى قوة العمل ،ولهذا أعملوا الأقرب فى : خشنت ب صدره و صدر زيد . لأنه لو كان منصوباً بـ (آتوني) لكان يقول : آتوني أفرغه عليه . لأن التقدير فيه : آتوني قطراً أفرغه عليه"<sup>(٤)</sup> .

وقال أبو البقاء : "والدليل على أن إعمال الثانى أولى السماع والقياس فمن السماع قوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾<sup>(٥)</sup> ولو أعمل الأول لقال : ( فيها ) وقوله تعالى: ﴿آتُونِي أَفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ ، ولم يقل: ( أفرغه ) ، وقوله تعالى : ﴿هَآؤُمْ أَقْرَءُوا كِتَابِيَةَ﴾ ، ولم يقل : ( أقرأوه ) .... وأما القياس فهو أن الثانى أقرب إلى الاسم وإعماله

(١) من الآية (١٩) من سورة الحاقة .

(٢) مفاتيح الغيب ١/٦٤-٦٥ .

(٣) مفاتيح الغيب ٢١/٥٠٠ .

(٤) البيان فى غريب إعراب القرآن ٢/١١٦-١١٧ .

(٥) من الآية (١٧٦) من سورة النساء .

فيه لا يغير معنى فكان أولى، كقولهم : خشنت بصدريه وصدري زيد يجز المعطوف، وكذا قولهم: مررت ومرّ بي زيد أكثر من قولهم : مربي ومررت بزيد<sup>(١)</sup>، وقال ابن هشام: "في باب التنازع في العمل، ويسمى أيضاً باب الأعمال: معنى التنازع وحقيقته: أن يتقدم فعلاً متصرفاً، أو اسمان يشبهانها، أو فعل متصرف واسم يشبهه، ويتأخر عنهما معمول غير سبي مرفوع، وهو مطلوب لكل منهما من حيث المعنى"<sup>(٢)</sup>، وقال أيضاً: "إذا تنازع العاملان جاز إعمال أيهما شئت بانفاق، واختار الكوفيون الأول لسبقه والبصريون الأخير لقربه"<sup>(٣)</sup>، وقال في شذور الذهب: "مثل تنازع العاملين معمولاً قوله تعالى: ﴿أَتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾، فـ (أتوني) ، (أفرغ) عاملان طالبان لـ (قطرا) ومن ثم قلنا في قوله تعالى: ﴿أَتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ إنه أعمل الثاني لأنه لو أعمل الأول لوجب أن يقال (أتوني أفرغه عليه قطراً) ، وكذلك بقية أي التنزيل الواردة من هذا الباب"<sup>(٤)</sup>.

وقال في معنى اللبيب: "العاملان في باب التنازع فلا بد من ارتباطهما إما بعاطف كما في قاما وقعد أخواك أو عمل أولهما في ثانيهما نحو: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ يَفْقَهُ سَفِيهًا عَلَى اللَّهِ شَطَطًا﴾<sup>(٥)</sup>، وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَن لَّنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا﴾<sup>(٦)</sup> أو كون ثانيهما جواباً للأول إما جوابية الشرط نحو: ﴿تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ﴾<sup>(٧)</sup>، ونحو: ﴿أَتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾<sup>(٨)</sup>، أو جوابية السؤال نحو: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾<sup>(٩)</sup>، أو نحو ذلك من أوجه الارتباط ولا يجوز: قام وقعد زيد"<sup>(١٠)</sup>، وقال القرطبي: "ومعنى: (أتوني أفرغ عليه قطراً) أي أعطوني قطراً أفرغ عليه، على

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ١٥٤/١-١٥٥ .

(٢) أوضح المسالك ١٦٧/٢ .

(٣) أوضح المسالك ١٧٤/٢ .

(٤) شرح شذور الذهب ٥٤٠-٥٤٥ .

(٥) من الآية (٤) من سورة الجن .

(٦) من الآية (٧) من سورة الجن .

(٧) من الآية (٥) من سورة المنافقون .

(٨) من الآية (٩٦) من سورة الكهف .

(٩) من الآية (١٧٦) من سورة النساء .

(١٠) معنى اللبيب ٦٦٠ .

التقديم والتأخير<sup>(١)</sup>. وقال البيضاوي: "أى آتوني قطراً أى نحاساً مذاباً أفرغ عليه قطراً، فحذف الأول لدلالة الثاني عليه. وبه تمسك البصريون على أن إعمال الثاني من العاملين المتوجهين نحو معمول واحد أولى، إذ لو كان قطراً مفعول آتوني لأضمر مفعول أفرغ حذراً من الإلباس"<sup>(٢)</sup>. وقال أبو حيان: " ( قطراً ) منصوب بـ ( أفرغ ) على إعمال الثاني ومفعول ( آتوني ) محذوف لدلالة الثاني عليه"<sup>(٣)</sup>.

وقال الأزهري: "فـ ( آتوني ) يطلب ( قطراً ) علي أنه مفعول ثان له، و ( أفرغ ) يطلبه على أنه مفعوله، وعمل الثاني وهو ( أفرغ ) : في ( قطراً )، وأعمل ( آتوني ) في ضميره ، وحذفه؛ لأنه فضلة، والأصل: آتونية، ولو أعمل الأول لقبل : أفرغه"<sup>(٤)</sup>. وقال السيوطي: "تنازع فيه الفعلان وحذف من الأول لإعمال الثاني"<sup>(٥)</sup>.

وجاء في النحو المصفى: "ويقال في ترجيح رأى البصريين: إن رأيهم ينفق مع ماجاء في القرآن الكريم، ففي هاتين الآيتين ما يشهد بذلك وهما: ( آتوني أفرغ عليه قطراً )، العمل للثاني، ولو كان العمل للأول لأضمر في الثاني وقال ( أفرغه )، ( هاؤم اقرأوا كتابه )، العمل للثاني، ولو كان العمل للأول لأضمر في الثاني ، وقال: ( اقرأوه )"<sup>(٦)</sup>، وقال الغلابيني : "التنازع أن يتوجه عاملان متقدمان، أو أكثر إلى معمول واحد متأخر أو أكثر"<sup>(٧)</sup>، وقال الخراط: "المفعول الثاني لـ ( آتوني ) مقدّر وهو ( قطراً ) علي سبيل التنازع بين ( آتوني ) و ( أفرغ )"<sup>(٨)</sup>.

وقال الدكتور فاضل السامرائي: "إن الاهتمام بالإفراغ أكبر من الإيتاء ، فإن القصد من الإيتاء بالقطر هو إفراغه، فأعمل الإفراغ في صريح اللفظ لأنه هو المقصود، فجعل ( القطر ) معمولاً للإفراغ ولو جعله للأول لقال: ( آتوني أفرغه عليه قطراً )"<sup>(٩)</sup>، وقال الدكتور تمام حسان: "فصل بين فعل الأمر ( آتوا ) ومفعوله ( قطراً ) بجواب

(١) الجامع لأحكام القرآن ٦٢/١١ .

(٢) أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٢٩٣/٣ .

(٣) البحر المحيط ٢٢٧/٧ .

(٤) شرح التصريح ٤٧٦/١ .

(٥) تفسير الجلالين ٣٩٤ .

(٦) النحو المصفى ٧٠١ .

(٧) جامع الدروس العربية ٢٣/٣ .

(٨) المجتبى من مشكل إعراب القرآن ٦٦٠/٢ .

(٩) معاني النحو ١٢٦/٢ .

الأمر , وإنما جعلنا ذلك فصلاً مع أن الفصل جملة تامة التكوين , لأنها على رغم تمام تكوينها لم تستوف شروط الجملة المعترضة , وبخاصة شرط كونها أجنبية عن السياق ولا محل لها من الإعراب , ومن الواضح أن الفعل ( أفرغ ) مجزوم في جواب الأمر , ومن ثم يكون جواباً لا اعتراضاً<sup>(١)</sup> , وقال الدكتور تمام حسان "ويعده النحاة من باب التنازع , ولكن القول بالفصل أولى به فيكون المعنى آتوني قطراً أفرغ عليه"<sup>(٢)</sup> , وقال : "ويكون (أفرغ عليه ) فاصلاً بين الفعل ومفعوله بأجنبي"<sup>(٣)</sup> .

ومثله قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾<sup>(٤)</sup> , قال سيبويه في موضع حديثه عن هذه الآية : "هذا باب تكون فيه أن بدلاً من شئ ليس بالآخر , من ذلك : ﴿ وَإِذْ يَعِدُّكُمْ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ وَيُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُحِقَّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَيَقْطَعَ دَابِرَ الْكَافِرِينَ ﴾<sup>(٥)</sup> , فإن مبدلة من إحدى الطائفتين... ومن ذلك قوله عز وجل : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ فالمعنى والله أعلم : ألم يروا أن القرون الذين أهلكتناهم إليهم لا يرجعون"<sup>(٦)</sup> . قال الفراء : "وقوله : ( أنهم إليهم ) فتحت ألفها لأن المعنى : ألم يروا أنهم إليهم لا يرجعون . وقد كسرهما الحسن البصري , كأنه لم يوقع الرؤية على (كم) فلم يوقعها على (أن) ( وإن شئت كسرتها على الاستئناف وجعلت كم منصوبة بوقوع يروا عليها"<sup>(٧)</sup> , وقال الطبري : "يقول : ألم يروا أنهم إليهم لا يرجعون"<sup>(٨)</sup> , وقال ابن هشام : "وأما قول بعضهم في : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ , أبدلت أن وصلتها من كم , فمردود بأن عامل البديل هو عامل المبدل منه , فإن قدر عامل المبدل من ( يروا ) , فـ ( كم ) لها الصدر , فلا يعمل فيها ما قبلها , وإن قدر أهلكتنا فلا تسلط له في المعنى على البديل , والصواب أن ( كم ) مفعول لأهلكتنا ,

(١) البيان في روائع القرآن ١١١/١ .

(٢) مفاهيم ومواقف في اللغة والقرآن ٣٠١ .

(٣) خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم ١٥٦ .

(٤) من الآية ( ٣١ ) من سورة يس .

(٥) من الآية ( ٧ ) من سورة الأنفال .

(٦) الكتاب لسبويه ١٣٢/٣ .

(٧) معاني القرآن للفراء ٣٧٦/٢ .

(٨) جامع البيان للطبري ٥١٢/٢٠ .

والجملة إما معمولة ليروا على أنه علق عن العمل في اللفظ وأن وصلتها مفعول لأجله، وإما معترضه بين (يروا) وما سد مسد مفعوليه، وهو أن وصلتها<sup>(١)</sup> .

والغرض من الفصل توجيه العناية والاهتمام كأنه جملة جديدة، وقال الباقولي: " وزعم سيويوه أن قولهم: ( أنهم إليهم لا يرجعون )، بدل من موضع ( كم أهلكنا ) . فان قال قائل عن ( كم ) إنما هي استفهام ، فكيف يبدل منها ما ليس باستفهام ؟ فإنما ذلك لأن معني ( كم ) هاهنا الخبر ، والمعنى : يؤول إلى قوله : ألم يروا أنهم إليهم لا يرجعون . ولا يجوز أن يكون بدلاً من ( كم ) وحدها ، لأن محل ( كم ) نصب بـ ( أهلكنا ) وليس المعنى : أهلكنا أنهم لا يرجعون ، لأن معني ( أنهم لا يرجعون ) الاستئصال ولا يصح أهلكنا بالاستئصال . وإنما المعنى : ألم يروا استئصالهم ، فهو بدل من موضع ( كم أهلكنا ) " <sup>(٢)</sup> . وقال أبو البقاء: "و(أنهم إليهم): بفتح الهمزة ، وهي مصدرية، وموضع الجملة بدل من موضع ( كم أهلكنا )، والتقدير: ألم يروا أنهم إليهم" <sup>(٣)</sup> . ويقول الدكتور فاضل السامرائي: "والمعنى ألم يروا أنهم لا يرجعون إليهم ؟" <sup>(٤)</sup> ، وقال الدكتور تمام حسان: "أي : ( ألم يروا أنهم إليهم لا يرجعون ) وجملة ( كم أهلكنا ) للتكثير وقد فصلت بين الفعل وما سد مسد مفعوليه " <sup>(٥)</sup> .

(١) معنى اللبيب ٢٤٤ .

(٢) إعراب القرآن للباقولي ، منسوب خطأ للزجاج ٥٨٧/٢ .

(٣) التبيان في إعراب القرآن ١٠٨١/٢ .

(٤) على طريق التفسير البياتي ١٣٨/٢ .

(٥) مفاهيم ومواقف في اللغة والقرآن ٣٠١ .

## الخاتمة

الحمدُ لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على خير البريات، نبينا وحبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أولى الفضل والمكرامات ، وبعد : فأحمد الله - سبحانه وتعالى - أن وفقني ويسر لي إتمام هذا البحث ، الذي عشتُ معه مدةً ليست يسيرة ، كما أسأله أن يكون قد حالفني التوفيق في تحقيق أهداف هذه الرسالة المتمثلة في (الفكر اللغوي عند تمام حسان في الجوانب التركيبية في كتابه البيان في روائع القرآن ) ، كما أسأله أن أكون قد وفقت في إبراز جهود الأستاذ الدكتور تمام حسان في الدرس النحوي .

ولذا فإنني أحب أن أشير في نهاية البحث إلى أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال الدراسة السابقة فيما يلي :

نجاح تمام حسان في اختياره للنص القرآني باعتباره النموذج الأمثل فالقرآن رسالة هدفها التبليغ وهي قمة الخروج عن الاستعمال العادي للغة وتسخيرها لأغراض بلاغية . واستشهادة بشواهد قرآنية للظاهرة اللغوية التي يذكرها بحسب ما يري بعض المفسرين لمعنى الشاهد القرآني أو ما يراه هو ، والمعروف أن المعنى القرآني متحرك وله خصوصية أسلوبية مغايرة عن الأساليب الأخرى بحيث تسمح للمفسرين أن يحملوه على وجوه بعض في بعض وشواهد . وبعضها الآخر من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله على خلاف في ذلك . وربط تمام حسان النص القرآني بالموقف والسياق وكان تمام أقرب إلى المقام منه إلى المقال . واعتماده في تحليلية للنص القرآني على المستوى الصوتي والتركيبى والصرفي والبلاغي وهي مستويات التحليل الأسلوبى القائم على اللغة . واتسام كتابه البيان في روائع القرآن بكثرة الشواهد القرآنية لكل ظاهرة أسلوبية . ويعد تمام حسان تراثياً أكثر منه حديثاً في كتابه البيان في روائع القرآن . وتوجد في القرآن مواضع للزيادة ، لم يعده النحاة من الزيادة ، ولكن القرآن له طرقه التي لم يتسع لها النحو .

وبعد ، فقد كانت تلك أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث ، وأسأل الله أن يجعل عملي خالصاً لوجهه ، وأن ينفعني وينفع المسلمين به ، والحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين .

## المصادر والمراجع

- ١- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ابو السعود محمد بن محمد العمادى ، دار إحياء التراث العربى ، بيروت .
- ٢- أسرار العربية ، أبو البركات كمال الدين الأنبارى ، دار الأرقم بن أبى الأرقم ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٩ م .
- ٣- الأصول دراسة إيسنيمولوجية للفكر اللغوى عند العرب ، د : تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٠ م .
- ٤- الأصول فى النحو ، لابن السراج ، تحقيق : عبد الحسين الفتلى ، مؤسسة الرسالة ، لبنان ، بيروت ، د.ط ، د . ت .
- ٥- إعجاز القرآن والبلاغة النبوية ، مصطفى صادق الرافعى ، دار الكتاب العربى ، بيروت ، الطبعة الثامنة ، ٢٠٠٥ م .
- ٦- إعراب القرآن ، للباقولى - منسوب خطأ للزجاج ، تحقيق : إبراهيم الأبيارى ، دار الكتاب المصرى ، القاهرة ، دار الكتب اللبنانية ، بيروت ، الطبعة الرابعة ، ١٤٢٠ هـ .
- ٧- إعراب القرآن ، أبو جعفر النحاس ، منشورات محمد على بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١ هـ .
- ٨- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصويين والكوفيين ، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن الأنبارى ، المكتبة العصرية ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٣ م .
- ٩- أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن محمد الشيرازى البيضاوى ، تحقيق : محمد عبد الرحمن المرعشلى ، دار إحياء التراث العربى ، بيروت ، الطبعة الاولى ، ١٤١٨ هـ .
- ١٠- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن هشام ، تحقيق : يوسف الشيخ محمد البقاعى ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، د . ط ، د . ت .
- ١١- بحر العلوم ، أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندى ، د . ط ، د . ت .
- ١٢- البحر المحيط فى التفسير ، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسى ، تحقيق : صدقى محمد جميل ، دار الفكر ، بيروت ، د . ط ، ١٤٢٠ هـ .
- ١٣- البرهان فى علوم القرآن ، بدر الدين محمد الزركشى ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركاته ، الطبعة الأولى ، ١٩٥٧ م .
- ١٤- البيان فى روائع القرآن ، د : تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .

- ١٥- البيان في غريب إعراب القرآن ، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن الأنباري ، تحقيق : د : طه عبد الحميد طه ، مراجعة مصطفى السقا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٦ م .
- ١٦- التبيان في إعراب القرآن ، للعكبري ، تحقيق : على محمد البجاوي ، عيسى اليابى الحلبي وشركاه .
- ١٧- التحرير والتنوير ، محمد الطاهر بن عاشور التونسي ، دار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤ م .
- ١٨- التعبير القرآني ، د ك فاضل صالح السامرائي، دار عمان، عمان، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٧ م .
- ١٩- تفسير الجلالين ، جلال الدين المحلي ، وجمال الدين السيوطي ، دار الحديث ، القاهرة ، الطبعة الأولى .
- ٢٠- تفسير الراغب الأصفهاني ، أبو القاسم الحسين بن محمد ، تحقيق ودراسة : د : محمد عبد العزيز بسبوني ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٩ م .
- ٢١- التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج ، د : وهبة بن مصطفى الزحيلي ، دار الفكر المعاصر ، دمشق ، الطبعة الثانية ، ١٤١٨ هـ .
- ٢٢- جامع البيان في تأويل القرآن ، أبو جعفر محمد الطبري ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠ م .
- ٢٣- جامع الدروس العربية ، مصطفى بن محمد سليم الغلابيني ، المكتبة العصرية ، صيدا ، لبنان ، الطبعة الثامنة والعشرون ، ١٩٩٣ م .
- ٢٤- الجامع لأحكام القرآن ، أبو عبد الله محمد بن أحمد شمس الدين القرطبي ، تحقيق : أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٤ م .
- ٢٥- الجملة العربية والمعنى ، د : فاضل السامرائي ، دار الفكر ، عمان ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٧ م .
- ٢٦- الجنى الدانى فى حروف المعانى ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادى ، تحقيق : د : فخر الدين قباوة ، والأستاذ : محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .
- ٢٧- جواهر البلاغة فى المعانى والبيان والبدیع ، أحمد بن إبراهيم الهاشمي ، ضبط وتدقيق وتوثيق : د : يوسف الصميلي ، المكتبة العصرية ، بيروت
- ٢٨- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ، أبو العرفان محمد بن علي الصبان ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .
- ٢٩- الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جنى الموصلى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الرابعة ، د . ت .

- ٣٠- خصائص التعبير وسماته البلاغية ، د : عبد العظيم إبراهيم محمد المطعنى ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .
- ٣١- الخلاصة النحوية ، د: تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م .
- ٣٢- خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم ، د : تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م .
- ٣٣- الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون ، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي ، الدكتور أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق .
- ٣٤- روح البيان ، إسماعيل حقى الخلوتى ، دار الفكر ، بيروت
- ٣٥- زاد المسير فى علم التفسير ، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن على بن محمد الجوزى ، تحقيق : عبد الرازق المهدي ، دار الكتاب العربى ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢ هـ .
- ٣٦- زهرة التفاسير ، محمد بن أحمد المعروف بأبى زهرة ، دار الفكر العربى ، د . ط ، د . ت .
- ٣٧- السراج المنير فى الإعانة على معرفة بعض معانى كلام ربنا الحكيم الخبير ، شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني ، مطبعة بولاق ، القاهرة ، ١٢٨٥ هـ .
- ٣٨- سر الفصاحة ، أبو محمد عبد الله بن سنان الخفاجى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- ٣٩- سر صناعة الإعراب ، أبو الفتح عثمان بن جنى الموصلى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .
- ٤٠- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل ، عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصرى ، تحقيق : محمد محبي الدين عبد الحميد ، دار التراث ، القاهرة ، دار مصر للطباعة ، الطبعة العشرون ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- ٤١- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح فى النحو ، خالد بن عبد الله بن أبى بكر الأزهرى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .
- ٤٢- شرح الكافية الشافية ، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك الطائى ، تحقيق : عبد المنعم احمد هريدى ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى .
- ٤٣- شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب ، أبو محمد ، جمال الدين عبد الله يوسف ابن هشام ، تحقيق : عبد الغنى الدقر ، الشركة المتحدة للتوزيع ، دمشق .
- ٤٤- صفوة التفاسير ، محمد على الصابونى ، دار الصابونى للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .
- ٤٥- علل النحو ، أبو الحسن محمد بن عبد الله ابن الوراق ، تحقيق : محمود جاسم محمد الدرويش ، مكتبة الراشد ، الرياض ، السعودية ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .

- ٤٦- فقة اللغة وسر العربية ، أبو منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي ، تحقيق : عبد الرازق المهدي ، إحياء التراث العربي ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م .
- ٤٧- كتاب سيبويه ( الكتاب ) ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، سيبويه ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م
- ٤٨- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٧ هـ
- ٤٩- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي ، إعداد وفهرسة : د : عدنان درويش ، محمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م
- ٥٠- اللباب في علوم الكتاب ، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الدمشقي ، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م
- ٥١- لسان العرب ، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٤ هـ .
- ٥٢- لطائف الإشارات ، عبد الكريم بن هوزان بن عبد الملك القشيري ، تحقيق : إبراهيم البسيوني ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، الطبعة الثالثة .
- ٥٣- اللغة العربية معناها ومبناها ، د ك تمام حسن ، عالم الكتب ، القاهرة ، الطبعة الخامسة ، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م .
- ٥٤- مآلات القرآن ، نور الدين أبو الحسن علي بن الحسين الضرير الباقولي ، تحقيق : د : عبد القادر عبد الرحمن السعدى ، دار الأنبا للطباعة والنشر ، العراق ، بغداد ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .
- ٥٥- متن الأجرومية ، أبو عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي ، ابن آجروم ، دار الصميعي ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .
- ٥٦- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، أبو الفتح ضياء الدين ابن الأثير ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٤٢٠ هـ .
- ٥٧- المجتبى من مشكل إعراب القرآن ، د : أحمد بن محمد الخراط ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ، المدينة المنورة ، ١٤٢٦ هـ
- ٥٨- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق : فؤاد علي منصور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .

- ٥٩- معانى القرآن للأخفش ، تحقيق : د : هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م .
- ٦٠- معانى القرآن للفراء ، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ، تحقيق : أحمد يوسف النجاتي ، محمد على النجار ، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي ، دار المصرية للتأليف والترجمة ، مصر ، الطبعة الأولى .
- ٦١- معترك الأقران فى إعجاز القرآن ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م
- ٦٢- معجم الأدوات فى القرآن الكريم ، راجى الأسمر ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م .
- ٦٣- المعجم المفصل فى النحو العربى ، د : عزة فوال بابنتى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م .
- ٦٤- المعجم المفصل فى علم الصرف ، راجى الأسمر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .
- ٦٥- مغنى اللبيب عن كتب الأعراب ، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام ، تحقيق : د : مازن المبارك - محمد على حمد الله ، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة السادسة ، ١٩٨٥ م .
- ٦٦- مفاتيح الغيب - التفسير الكبير ، أبو عبد الله محمد بن عمر الرازى ، دار إحياء التراث العربى ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٢٠ هـ .
- ٦٧- مفاهيم ومواقف فى اللغة والقرآن ، د : تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م .
- ٦٨- المقتضب ، للمبرد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عزيمة ، عالم الكتب ، بيروت .
- ٦٩- الوسيط فى تفسير القرآن المجيد ، أبو الحسن على بن أحمد الواحدى ، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، الشيخ على محمد معوض ، د : أحمد محمد صبرة ، د : أحمد عبد الغنى الجمل ، د : عبد الرحمن عويس ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م .